مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد الثلاثون، ديسمبر 2017

* *

المساعدات اليابانية
ودورها في العلاقات اليابانية الإفريقية

د. عبد الناصر عبد السلام الدهري•

المقدمة:

تعمل اليابان على دعم ديناميكية تطورها المستمر، إنتاجاً وتعاملاً، وفق استراتيجية قائمة على التصنيع والتجارة؛ قصد التكيف مع الظروف، والتخفيف من حدة الأزمات، وقد تزايد لديها – لاحقا – طموح قوي للتنافس على البؤر الاستراتيجية، كمنابع الطاقة والثروة، كما هو الحال بالنسبة لاهتمامها بالقارة الإفريقية، ومنافسة القوى التقليدية الأوروبية والأمريكية فيها، وكانعكاس للمستجدات والمتغيرات الدولية تحول التنافس من مشكلة التقليدي الأيديولوجي إلى تنافس اقتصادي وسياسي، على الرغم من أن الأطراف التقليدية والجديدة المتسابقة نحو ثروات إفريقيا ما تزال قادرة على التنافس عبر المواجهات الحربية،(راوية توفيق، شبكة المعلومات الدولية).

ولقد أثرت المتغيرات الvgدولية المتمثلة أساساً في نهاية الصراع الأيديولوجي، والتوجه الدولي إلى المنافسة الاقتصادية مع بداية التسعينيات من القرن الماضي في توجهات اليابان، إذ أخذت زمام المبادرة السياسية والاقتصادية تجاه إفريقيا، التي كانت منذ فترة ضمن مناطق هامشية بالنسبة

• – عضو هيئة التدريس/ قسم العلوم السياسية/ كلية الاقتصاد والتجارة / جامعة المرقب/ الخمس ، Email: naseraldhry@gamil.com

لاهتمامات اليابانية، (التقرير الاستراتيجي الافريقي 2000-2001 ، ص 343)[1]، فقامت اليابان بعدة مؤتمرات مع الدول الإفريقية لتعزيز التعاون وتوثيق الصلات، والحصول على استثمارات اقتصادية في افريقيا .

- **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية دراسة العلاقات اليابانية الإفريقية في فهم الاستراتيجية اليابانية في أفريقيا، وتأكيداً على أن توجهاته مغايرة للتوجه الغربي، من خلال الوقوف على مظاهر التنافس الأزلي في أفريقيا، والفرص المتاحة لليابان فيها، والتركيز على مسار "تيكاد" المجسد لإطار التعاون لأجل التنمية في أفريقيا.

- **اشكالية الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من إشكالية أن الأوضاع الجديدة التي سادت ساحة العلاقات الدولية منذ العام 1991م قد عززت موقع القارة الإفريقية، وأهميتها على خارطة السياسة الدولية، واليابان ليست بمنأى عن ذلك، فهي من دول المجموعة الثمانية المنتجة في العالم، وبذلك تحتاج إلى أسواق تصريف إنتاجها، والبحث عن الموارد الأولية، مما أدى إلي زيادة اهتمام اليابان بالقارة الإفريقية؛ لهذا أصبحت متواجدة فيها بقوة، وتعمل على تحقيق شركات اقتصادية وسياسية مع دول القارة الافريقية، وما مدى تأثير المساعدات اليابانية لأفريقيا في تطور العلاقات اليابانية الافريقية؟.

- **فرضية الدراسة:**

تنطلق الدراسة من طرح فرضية أساسية مفادها: أن الاهتمام الياباني يرتبط بمنظومة الأهداف والمصالح التي تسعى اليابان لتحقيقها في أفريقيا أكثر من مزاعم تحقيق التنمية في القارة الإفريقية.

- **أهداف الدراسة:**

1- التعرف على دور اليابان باعتبارها عضوًا مسؤولًا في المجتمع الدولي، ويكون من خلال حل مشكلات عديدة تواجه أفريقيا.

2- التعرف على طريقة اليابان في تقوية اقتصادها من خلال علاقاتها مع أفريقيا، بوصفها سوقًا واعدةً، واحتوائها على أعداد سكانية مرتفعة ومتزايدة.

3- التعرف على السياسات التي تتبعها اليابان في إمكانية توثيق علاقاتها السياسية مع الدول الإفريقية، والاستفادة من الكتلة التصويتية الكبيرة للدول الافريقية في مجلس الأمن، وغيرها من المنظمات العالمية.

4- التعرف على أبرز تطورات العلاقات اليابانية الإفريقية، ومعرفة حجم الاستثمارات والتبادل التجاري مع الدول الافريقية، وأثر ذلك في العلاقات اليابانية الافريقية، وذلك من خلال التركيز على البعدين الاقتصادي والسياسي لهذه العلاقة.

- **منهجية الدراسة:**

يتم الاستعانة بالمدخل الاقتصادي في دراسة مثل هذه المواضيع التي تجسد علاقات التفاعل والتداخل بين المتغيرات السياسية والاقتصادية، كما يتم الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة الظواهر السياسية لاعتبارات ضرورة الإلمام بمستويات التحليل المختلفة التي تتراوح من مستوى الفرد، أو المنظمة، إلى مستوى الدولة، أو مستوى النظام الإقليمي، أو الدولي، وانطلاقا من إشكالية الدراسة والفرضية سالفة الذكر يمكن تقسيم هذه الدراسة إلى أربع نقاط رئيسة، توضح من خلالها أثر المساعدات اليابانية على العلاقات اليابانية الإفريقية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الخلفية التاريخية للعلاقات اليابانية الإفريقية.

ثانيًا: التعاون الثنائي الياباني الإفريقي.

ثالثًا: العلاقات السياسية اليابانية الإفريقية.

رابعًا: العلاقات الاقتصادية اليابانية الإفريقية.

اولاً- الخلفية التاريخية للعلاقات اليابانية الإفريقية:

تعود العلاقات اليابانية الإفريقية إلي عشرينيات القرن الماضي، في حدود 1928م، ففي هذا العام بدأت العلاقات الدبلوماسية بين اليابان ومصر، ولكن علاقاتها بالقارة الأفريقية عمومًا لم تُفعَّل إلا في حدود السبعينات، حيث كانت مقتصرة علي إقامة علاقات دبلوماسية مع الدول الإفريقية المستقلة حديثاً مع بداية المد التحرري في أواخر الخمسينات، وتعد بداية سنوات السبعينات منعرجاً أكتر حيوية، حيث قامت فيها اليابان بدعم وجودها الدبلوماسي والقنصلي في عدة دول افريقية، إلي أن توجت بافتتاح أول قنصلية لها عام 1981م في أبعد نقطة في القارة، وهى مدينة (كيب تاون) بجنوب إفريقيا، (التقرير الاستراتيجي الافريقي، المصدر السابق، ص344)[1].

المؤتمرات اليابانية الإفريقية:

أطلق مؤتمر طوكيو الدولي حول التنمية الإفريقية (تيكاد الأول) في عام 1993م بمبادرة من حكومة اليابان؛ بهدف تعزز الحوار السياسي رفيع المستوى بين أفريقيا، وشركائها للتنمية، وحشد الدعم لصالح مبادرة التنمية الأفريقية، وشكل إطلاق مؤتمر (تيكاد) عاملاً محفزاً لإعادة التركيز الدولي على احتياجات التنمية في أفريقيا، وعلى مدى 24 عاماً الماضية تطور مؤتمر (تيكاد) ليصبح حدثاً عالمياً رئيسياً ويفتح منتدى متعدد الأطراف لحشد واستدامة الدعم الدولي لتنمية أفريقيا، بموجب مبادئ الملكية الإفريقية والشراكة الدولية،

(شبكة المعلومات الدوليةwww.auine ://:Http) وقد جاءت مؤتمرات (تيكاد) وفق السنوات التالية:

1- المؤتمر الياباني الإفريقي الأول 1993م:

عملت اليابان في بداية التسعينات في القرن الماضي على دعم التنمية في القارة الإفريقية، وإثارة انتباه المجتمع الدولي نحو إفريقيا بعد تهميشها لفترة، ومن ذلك: دعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية أفريقيا (تيكاد) عام 1993م، ليجسد بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات اليابانية الإفريقية، هذا وقد شارك فيه 48 دولة إفريقية، و12 دولة مانحة، و8 منظمات دولية، تبنى المؤتمر (إعلان طوكيو للتنمية في إفريقيا) وهو بمثابة إطار عام للتنمية، أكد أهمية دعم أفريقيا لذاتها من ناحيه، والحاجة إلي دعمها من ناحية أخرى، (التقرير الاستراتيجي الافريقي، مصدر سبق ذكره، ص 344).

2- مؤتمر طوكيو الياباني الإفريقي الثاني 1998م:

عقد المؤتمر في أكتوبر 1998م، بمشاركة 80 دولة، و40 مؤسسة دولية وبعض المنظمات غير الحكومية، تبنى المؤتمر (خطة عمل طوكيو للتنمية الإفريقية في القرن الحادي والعشرين)؛ بوصفها إطاراً استراتيجياً يهدف إلي تحقيق هدفين أساسيين: خفض معدلات الفقر، وإدماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، كما تشير الخطة إلي ضرورة الاعتناء بمجالات التنمية الاجتماعية المرتبطة بالتعليم والصحة، ومكافحة الأمراض، وكذلك التنمية الاقتصادية). (التقرير الاستراتيجي الافريقي، مصدر سبق ذكره، ص 344)[1].

مع بداية الألفية الثانية عرفت المؤسسات الدولية ديناميكية جديدة لصالح دعم التنمية في أفريقيا، والتزمت اليابان بوصفها قوة اقتصادية بالمساهمة في

تحقيق التنمية في القارة الأفريقية بكل أبعادها وتطوير المستوى المعيشي لشعوبها.

3- المؤتمر الياباني الإفريقي الثالث 2003م:

في هذا المؤتمر أعلنت اليابان عن توجهاتها الجديدة لمساعدة الدول الأفريقية من اجل تحقيق التنمية، وذلك بترسيخ الأمن والسلام، وهذه التوجهات الجديدة تحققت فعلياً بإعلان رئيس الوزراء الياباني السابق (جونشيروكوزومى) بتخصيص مليار دولار؛ لإعانة الدول الأفريقية خلال 5 سنوات القادمة وذلك في قطاعات الماء، والصحة، والتربية. (هاروفومى موشي زوي، شبكة المعلومات الدولية).

4- المؤتمر الياباني الأفريقي الرابع 2008م:

دخلت العلاقات اليابانية الإفريقية إلى تطور جديد بانعقاد مؤتمر (تيكاد) الرابع في 2008م، إذ تم الإعلان فيه عن مجموعة من الإجراءات كفيلة بتقوية الروابط بين الطرفين، أهمها: زيادة المساعدات اليابانية الممنوحة للدول الأفريقية، كما تم وضع 4 مليارات دولار على شكل قروض من أجل البنية التحتية، وقدمت خطة عمل " يوكاهاما" – الوضوح – أعمالاً يجب اتخاذها خلال فترة خمس سنوات القادمة، وهي:

- تعزيز النمو الاقتصادي.
- تحقيق الأهداف التنموية الألفية.
- توطيد السلام والحكم الرشيد.
- حل قضايا التغيير المناخي والقضايا البيئية.
- توسيع قائمة المشاركة الدولية من أجل تنمية القارة الإفريقية

(www.mafa.go.jp/vegion/africa

5- المؤتمراليابانى الإفريقي الخامس 2013م:

للمرة الأولى في مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الأفريقية تقف مفوضية الاتحاد الأفريقي، وهي هيئة تنفيذية في الاتحاد الأفريقي، جنباً إلى جنب مع الحكومة اليابانية، والأمم المتحدة، وبرنامج التنمية في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، الذي شارك في تنظيم المؤتمر، كما شارك في مؤتمر (تيكاد) منظمات المجتمع الدولي، والقطاع الخاص المهتم بشؤون التنمية الأفريقية، وتشارك مفوضية الاتحاد الإفريقي في تنظيم سير تقدم (تيكاد) منذ عام 2013م، وقد أظهرت اليابان من خلال انضمام مفوضية الاتحاد الإفريقي بهذه الطريقة، أن بناء علاقة أقوى مع الاتحاد الأفريقي هو محور الاهتمام الأولى لدبلوماسيتها في أفريقيا، وفى هذا المؤتمر تعهدت اليابان باستثمار مبلغ 32 مليون دولار للدول الأفريقية، وشارك في المؤتمر أكثر من 30 رئيس دولة إفريقية، فضلاً عن الألف من المندوبين من الحكومات الأفريقية، والدولية، والهيئات التي تدعمها، وكان منتدى النقاش واسع النطاق حول مستقبل التنمية في القارة الإفريقية، وقام هذا المؤتمر تحت شعار " يد بيد لمزيد من الديناميكية في أفريقيا (اندوميتسوغي، شبكة المعلومات الدولية).

6- المؤتمر الياباني الأفريقي السادس 2016م:

أعلن رئيس الوزراء الياباني " شيتزو ابي" أثناء افتتاح المؤتمر الياباني الأفريقي في نيروبي عاصمة كينيا على استثماره 30 مليار دولار في أفريقيا خلال السنوات الثلاث المقبلة، منها عشرة مليار على البني التحتية، موضحًا أن الأمر يتعلق باستثمارات عامة وخاصة، وعقد هذا المؤتمر في سنة 2016م للمرة الأولي على أرض إفريقيا وليس في اليابان كما جرت العادة منذ نسخته الأولى في 1993م، وشارك في المؤتمر 35 رئيس دولة إفريقية إلي جانب وفد

ياباني كبير يقوده رئيس الوزراء "شيتزو ابي" تجاوز عدد المشاركين 6 ألاف مشارك منهم 900 من الجانب الياباني، فيما يمثل أفريقيا 5000 ألاف مشترك، إضافة إلي منظمات دولية ومؤسسات مالية مهتمة بتنمية أفريقيا (www.francazu.com).

ثانيا- التعاون الثنائي الياباني الإفريقي:

توصلت هيئة التجارة الخارجية اليابانية من خلال عملية دراسة ميدانية على الأسواق الإفريقية إلى توفر دافعية قابلة للتغيير لدى الشركات اليابانية العاملة في أفريقيا؛ لتوسيع الأعمال، استهدفت الدراسة 24 دولة، من بينها جنوب أفريقيا، ومصر، والمغرب، وغينيا، ونيجيريا، وكوت ديفوار، وامتدت فترة الدراسة من 28 سبتمبر إلى 15 نوفمبر 2015م، شاركت في الدراسة 228 شركة يابانية، وخلصت هذه الدراسة إلى أنه في خلال عام أو اثنين نتوقع نسبة 52.3% من الشركات تحقيق فائض، وتوقعت الدراسة حدوث تحسن خلال عام 2016م بنسبة 41.5% (www.atmalnews.com).

1- التعاون الياباني الجزائري:

تعد العلاقات الثنائية بين الجزائر واليابان جيدة وممتازة، تعود إلي ما قبل استقلال الجزائر(وتطورت أكثر خلال سبعينيات القرن الماضي، إذ ساهم اليابانيون في إنشاء اقتصاد الجزائر وتطويره على غرار إنشاء مركب تكرير البترول بمدينة ارزيو) أحد دعائم الاقتصاد الجزائري، وبالنسبة لأهم فرص التعاون بين البلدين نذكر منها: التعاون في مجال الطاقات المتجددة على غرار برنامج "أس أسبي" وهو مشروع مستقبلي يتعلق بإنتاج الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية التي تزهر بها الجزائر(almalnews.com) وشراكة مجمع (سونا شال) النفطي مع "جى جى سي" اليابانية بقيمة 360 مليون دولار، لرفع طاقة الإنتاج (روفا مبينغ)، كما تساهم اليابان في تمكين الجزائر في تنويع

اقتصادها، وإنهاء التبعية للنفط، كما أن مصنعي السيارات اليابانيين مهتمون جداً بالسوق الجزائرية، لأنها أحد أهم الأسواق الإفريقية، وكذلك الأمر بالنسبة لميدان التجهيزات الكهرومنزلية ، كما شاركت اليابان في إنجاز مشروع الطريق السريع الرابط بين شرق وغرب الجزائر باعتباره مشروع القرن، كما أن هذا المشروع يُعد رمزاً للتعاون الجزائري الياباني (htpp://www.elkhadra.com/fr)

2- التعاون الياباني التونسي:

أعربت اليابان عن اهتمامها بتطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في تونس، وبخاصة نجاح المسار الديمقراطي، لما لتونس من الإمكانيات والظروف الملائمة لتكون نموذجاً ناجحاً في المنطقة العربية والإفريقية، وخلال زيارة رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي Akihiko tanaka في 2014م، أعلن عن استعداد اليابان لدعم عدد من المشاريع التنموية في تونس، ويذكر انه تم توقيع اتفاقيتي تمويل بين تونس واليابان لإنجاز مشروع محطة توليد الكهرباء "برادس" بمبلغ قدره 560 مليون دينار، ومشروع " حماية حوض وادي مجردة من الفيضانات " بمبلغ 160 مليون دينار، بالإضافة إلي مشاريع أخرى تشمل (الزراعة، والتعليم، والبني التحتية، والصيد البحري وغيرها) خلال أعوام 2015 ، 2016م.(www.facebook.com) .

3- التعاون الياباني المغربي:

يتمير التعاون الاقتصادي بين المغرب واليابان بالمساهمة في تمويل العمليات الاستراتيجية من أجل النمو الاجتماعي والاقتصادي للمملكة في المغرب، وعملت اليابان على إنجاز العديد من المشاريع ذات الصبغة الفلاحية، منها: مشروع "ري دائري عبدة وكالة، الشطر الثاني"، كما يتعلق الأمر بتهيئة

19000 هكتار بقيمة إجمالية تقارب ملياري درهم، وتمويل المشاريع الصغيرة المحلية، في إطار برنامج المساعدة المقدمة لفائدة المشاريع المحلية الصغيرة، هبات يابانية بقيمة 10 ملايين درهم، تم منحها لمنظمات غير حكومية لإعادة تأهيل الآبار بإقليم تافيلالت من أجل توفير الماء الصالح للشرب، وتهيئة الساقيات لاستعمالها في الري التقليدي، وترصيف الطرق القروية، وتحسين شروط عيش النساء. (www.agricure.gov.ma/ar29).

كما تهتم اليابان بفتح شركة "فوركوا إلكتريك" المتخصصة في صنع الكابلات والألياف البصرية، وإنشاء مصنعٍ لها بمدينة طنجة، باستثمار مالي قدره 8 ملايين دولار (محسن الهاشمي، شبكة المعلومات الدولية)، كما تسجل العلاقات بين الطرفين العديد من المبادرات، وتبادل الزيارات في إطار التعاون التقني.

4- التعاون الياباني المصري:

يعد الاستثمار الياباني في مصر من أكبر الاستثمارات في قارة أفريقيا لاسيما منذ الفترة 2008م إلى 2014م، حتى وصل عدد الشركات اليابانية العاملة في مصر إلى 61 شركة، منها مشروع تنمية وتطور قناة السويس (حسن فهمى، شبكة المعلومات الدولي)، كما أن اليابان تعمل على توفير وزيادة أهم إنتاج الطاقة الكهربائية بمصر، واستخراج الغاز الطبيعي قبالة السواحل المصرية، هناك شركات مثل "ميتسوبيشي هيتاشي" تولى اهتمامًا كبيرًا للعمل في المياه والصرف الصحي، كما تهتم شركة "ميتسوبيشي" بمشروع إنشاء محطة لتوليد الطاقة من الفحم تقدر تكلفته الاستثمارية بنحو 2.5 مليار دولار، بالإضافة لمشروع الخط الرابع لمترو الأنفاق، فضلاً عن اهتمامها بمشروع لطاقة الرياح في خليج السويس (احمد لطفي، شبكة المعلومات الدولية).

5- التعاون الياباني مع دول جنوب الصحراء الكبرى:

تحرص اليابان على تخصيص المساعدة للمنطقة الشاسعة الواقعة بين أفريقيا الشمالية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتضم العديد من الدول، منها: مالي، وموريتانيا(http://www.alguds.co.uk)، والنيجر، وتشاد، والسودان، وليبيا، وأعلنت اليابان تقديم 750 مليون يورو على مدى خمس سنوات للمساعدة على استقرار الوضع في منطقة الساحل الإفريقي، على أمل طمأنة الشركات اليابانية التي تغريها الأسواق الأفريقية، وستسمح المساعدات بتعزيز الحماية الاجتماعية مع التركيز على إنتاج الغذاء والتعليم والصحة، وأيضاً دعم النساء والشباب، ما من شأنه استرجاع الأمل بتنمية اقتصادية في المنطقة، وسيسهم كذلك في استقرارها، وفضلاً عن هذا الشق من المساعدة المخصصة للتنمية، يقدم اليابان دعماً لبلدان المنطقة مخصصاً لمساعدتها على مكافحة الإرهاب، وحفظ الأمن من خلال تدريب 2000 شخص على عملية مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن(نفس المصدر السابق).

6- التعاون الياباني – التشادى.

في مؤتمر (تيكاد) نيروبي عاصمة كينيا رحب الرئيس التشادي "إدريس دبي" بالشراكة اليابانية الإفريقية، وقال: إن إفريقيا تسعى لإقامة مشاريع مشتركة مع اليابان؛ لتعزيز التنمية، مؤكداً أن إفريقيا هي قارة المستقبل، وبمساعدة شركائها التنمويين مثل اليابان ستتجاوز تحديات التصنيع، ومواجهة الفقر، والتخلف الذي تعانى منه إفريقيا.

وفي اجتماع على هامش مؤتمر (تيكاد6)2016، اتفق رئيس الوزراء الياباني "شيتزو ابي" والرئيس التشادي "إدريس دبي" على تعزيز التعاون في الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن، وفي هذا الخصوص قال: "إنه وإدريس دبي" اتفقا على عقد المزيد من المحادثات للمضي قدماً في عملية الإصلاح بين ما يسمى بمجموعة الأربعة التي تطمح في أن تحصل على عضوية دائمة في مجلس الأمن، والاتحاد الإفريقي، وهناك هيئة صنع القرار بمجلس الأمن في الأمم المتحدة خمسة أعضاء دائمين، لكن يجرى بحث خطة لدخول دول افريقية كأعضاء دائمين.(www.franezu.com)

وتأتى أهمية تشاد في موقعها الجغرافي الهام من الناحية الاستراتيجية في وسط إفريقيا، وتعد خامس أكبر دولة من حيث المساحة كما أنها تتمتع بثروات معدنية، مثل: البترول الذي بدأ تصديره عام 2003م، وهناك مخزون هائل من الذهب والحديد واليورانيوم والزنك والرخام، والذي لم تستفد منه تشاد حتى الآن، مما جعل اليابان تنتبه لأهميتها، وتحاول التقرب منها (فرانس 24، 2016من شبكة المعلومات الدولية).

7- التعاون الياباني الكيني:

كانت كينيا قد حصلت على 4.5 مليار دولار من جملة 32 مليار دولار من المساعدات التي تعهدت بها اليابان خلال المؤتمرات السابقة، وذلك من خلال تنفيذ 16 مشروعاً في قطاعات الزراعة والطاقة، وفي افتتاح المؤتمر (تيكاد6) رحب الرئيس الكيني "أوهو كينيانا بالمشاركين" وقال: إن اليابان هي أقدم شريك لإفريقيا في التنمية منذ (تيكاد) الأول عام 1993م، مضيفاً أن القارة تسعى لاستفادة من الخيرات اليابانية في مجال التنمية والتكنولوجيا والزراعة، وحثّ

الرئيس الكيني بالضغط على التكتلات الاقتصادية من أجل التجارة العادلة " (فوزي درويش).(شبكة المعلومات الدولية www.shram.prg)

ثالثاً- العلاقات السياسية اليابانية الإفريقية:

افتتحت اليابان علاقات سياسية مع القارة الإفريقية بأول قنصلية يابانية في مدينة "كيب تاون" بجنوب إفريقيا عام1981م، ثم مع مصر عام 1982م، ثم توالت فتح السفارات في الدول الأفريقية بعد استقلالها، وبدأت تهتم بدعم علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول الاستثمارية، وفي القرن الواحد والعشرين استمرت اليابان في توطيد علاقاتها مع الدول الحديثة، وكانت لها سفارة في جيبوتي بشكل رسمي في الأول من يناير عام 2012، كما بدأ العمل في السفارة في جنوب السودان عام 2013، إذ تظهر اليابان مرحلة جدية في سياستها الخاصة بإفريقيا، وذلك عبر بناء نقاط ارتكاز دبلوماسية كقواعد استراتيجية للعمليات المرتبطة بشكل وثيق بإجراءات بناء السلام (www.un.org) والأمن، وتطوير مجلس الأمن هذه السياسة توضح من خلال البرنامج التالي:

1)التصويت في مجلس الأمن:

تسعي اليابان الى حشد دعم إفريقي للتصويت لصالحها للحصول على مقعد العضوية الدائمة، لاسيما أن إفريقيا تمثل أكبر كتلة تصويتية داخل الأمم المتحدة، ويأتي في هذا السياق إعلان رئيس الوزراء "شيتزو ابي" في أثناء جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2014م، بأن بلاده تستحق أن تكون دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، موضحاً أن المجلس قديم من سنة 1945م فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد عفا عليه الزمن منذ أن تأسست الأمم المتحدة (فوزي درويش، شبكة المعلومات الدولية).

2)اليابان وتسوية الصراعات الإفريقية:

وفضلاً عن هذا الشق من المساعدة المخصصة للتنمية، ستقدم اليابان دعماً لبلدان المنطقة لمساعدتها على مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن (www.aljazeera.net) بالإضافة إلى التعاون في حال تفاقم أزمة اللاجئين والمتشردين، نتيجة تزايد الصراعات الدينية والعرقية داخل القارة الإفريقية (www. frican.giraata.com) وقال رئيس الوزراء الياباني في مؤتمر (تيكاد6) في كينيا سنة 2016م: إنه يخطط لمناقشة كيفية تعاون اليابان وأفريقيا بشكل أفضل في مكافحة التطرف والعنف (مصدر سابق ذكره Framezu).

3)اليابان وحفظ الأمن والسلم في إفريقيا:

خرجت اليابان من نهجها القديم، وذلك في أنشطتها قبالة ساحل الصومال وخليج عدن، إذ حظيت هجمات القراصنة باهتمام كبير من المجتمع الدولي منذ عام 2008م، والى الآن وفي مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان التي نالت استقلالها في يوليو عام 2011م، فقد أظهرت اليابان نهجاً أقوى في بناء السلام في أفريقيا من أي وقت سبق، وذلك من خلال إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية للمشاركة في عمليات حفظ السلام والأمن (www.mol.go.jp).

بدأت إجراءات اليابان لمحاربة القرصنة في يناير عام 2009م، بإرسال سفن تابعة لقوات الدفاع الذاتي البحرية لمرافقة السفن التي تحمل العلم الياباني والسفن التي تضم يابانيين في طاقمها والسفن الاخرى التي لها علاقات مع اليابان، وفي يونيو عام 2009م، أقر مجلس النواب الياباني قانوناً يتعلق بالعقوبة والاجراءات ضد أعمال القرصنة ، ويتخذ هذا القانون إجراءات يابانية للرد على القراصنة بغض النظر عن جنسياتهم والدفاع عن السفن التي تحمل

أعلاماً تابعة لجميع الدول من القراصنة، وحسب ما أكدته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفي يونيو عام 2011م، عززت اليابان من وجودها في مكافحة القرصنة في المنطقة من خلال إنشاء قاعدة تابعة لقوات الدفاع الذاتي عبر البحار هي الأولى لها على الإطلاق، فقد مكنت قاعدة جيبوتي الجديدة اليابان من اتخاذ إجراءات متواصلة في محاربة القرصنة في مياه المنطقة في 15 نوفمبر عام 2011م، وافقت حكومة رئيس الوزراء الياباني السابق "يوشيهيكونودا" على إرسال مهندسين من قوات الدفاع الذاتي البرية إلى جنوب السودان، وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 8 يوليو عام 1996م، اليوم الذي سبق حصول جنوب السودان على استقلاله، تم إرسال 300 عضو من قوات الدفاع الذاتي البرية للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة إلى جمهورية جنوب السودان جاء اهتمام اليابان إلي الدولة الجديدة التي تحتوى على أكثر من 80% من إنتاج النفط دولة السودان قبل التقسيم على أنها عامل حيوي في استراتيجيه الموارد اليابانية، وجاءت هذه المشاركة استجابة لطلب من أمين الأمم المتحدة السابق "بان كي مون" من رئيس الوزراء الياباني السابق "تاوتوكان" في إرسال قوات الدفاع الذاتي للمساعدة في حفظ السلام. (www.un.org).

رابعاً- العلاقات الاقتصادية اليابانية الإفريقية:

بلغت قيمة المساعدات اليابانية للدول الافريقية، منذ عام 1970 ما يعادل 8.43 ملايين دولار، لتزداد عام 1980م بما قيمته 371.35 مليون دولار، كما اتجهت اليابان الى انشاء مشاريع في افريقيا، الا ان ما سجل هو ان الشركات اليابانية كانت حذرة في الاستثمار في الدول الافريقية فيما عدا الدول التي تتوفر فيها الموارد الأولية (التقرير الاستراتيجي الافريقي، 2001-2002 ، ص343)[2] وانطلاقًا من عام 1977 غيرت اليابان، سياساتها وأصبحت دولة

رئيسة مانحة تؤدي دوراً مهمًّا في تقديم المساعدات الرسمية للدول الافريقية (راوية، شبكة المعلومات الدولية) من أجل دعم التنمية في القارة الإفريقية، حيث بلغ إجمالي مساعدات في الفترة ما بين (1994 – 2000م) ما يعادل 600 مليون دولار (التقرير الاستراتيجي الافريقي مصدر سابق، ص 344)[2].

ومن هذا المنطلق وضح أن اليابان تركز في علاقتها بالدول الإفريقية على الجانب الاقتصادي، وتستعمل في ذلك عدة برامج منها:

1) المساعدات:

قدمت اليابان على مستوى المساعدات الاقتصادية مساعدات تضم قروضاً، ومنحًا، ومساعدات فنية، لنحو ثلاثين دولة إفريقية قيمتها نحو 2062 مليار ين ياباني، ما يعادل نحو 19 مليار دولار امريكي، استفادت منها دول عديدة منها غانا، كينيا، تنزانيا، تونس، المغرب، نيجيريا، السودان، ملاوي.

وفيما يلي جدول رقم(1) يوضح حجم المساعدات الاقتصادية اليابانية لبعض دول القارة الإفريقية خلال عام 2001.

جدول رقم (1)

حجم المساعدات اليابانية لبعض دول القارة الأفريقية عام 2001 بالمليار ين ياباني

الدولة	القروض	المنح	المساعدات الفنية
تنزانيا	40.300	91.600	38.600
السودان	10.700	71.800	5.000
زامبيا	96.500	74.200	29.800
السنغال	15.856	7.048	14.970

ساوتومي وبرنسيب	0.000	3.109	0.592
ليسوتو	0.000	3.612	0.279
غينيا	16.000	27.400	3.720
غانا	119.100	53.388	20.934
غامبيا	0.000	8.181	0.933
الغابون	7.000	0.300	0.600
إثيوبيا	3.700	44.250	10.530
اريتريا	0.000	37.820	5.840
جيبوتي	0.000	15.700	1.000
جنوب أفريقيا	20.100	3.700	1.600
نيجيريا	87.382	19.105	9.372
موزمبيق	4.051	47.853	1.877
النيجر	3.400	40.418	9.201
ناميبيا	0.000	5.666	0.792
موريتانيا	11.407	28.530	2.234
مالي	9.492	30.150	4.460
مالاوي	34.136	34.670	18.683
مدغشقر	14.101	44.733	6.951
الكاميرون	10.500	10.100	2.000
بوركينا فاسو	0.000	17.952	1.401

بوتسوانا	13.246	1.519	2.021
بنين	3.762	19.667	1.207
أنغولا	0.000	6.552	0.572
المغرب	13.830	0.000	2.260
تونس	4.300	1.500	10.800
كينيا	173.625	68.500	58.500

(التقرير الاستراتيجي الأفريقي لعام 2002–2003، مرجع سبق ذكره، ص345–346)[3].

ومن خلال مؤتمر (تيكاد الثالث) أعلنت اليابان إعفاء الدول الافريقية من الديون والقروض المستحقة عليها، وذلك لإيجاد حلول لأزمات القارة، والعمل مع شركائها في القارة على إيجاد حلول لأزمات المجاعة الناتجة عن التصحر والجفاف، (خديجة عرفة، مصدر سبق ذكره).

وفيما يتعلق بضعف الأداء الاقتصادي للشريك الإفريقي ترتكز الاستراتيجية اليابانية في إفريقيا عمومًا على معالجة ضعف الأداء الاقتصادي للشريك الإفريقي، ومساعدته على تحقيق التنمية، فمؤشرات التنمية تشير إلى عجز التنمية في هذه الدول، وعلى سبيل المثال في 2006 م كانت النيجر أقل الدول نمواً من حيث الدخل الفردي بأقل من دولار واحد في اليوم بمعدل 136 دولار في السنة(برد رتيبة شبكة المعلومات الدوليةwww.piraotapri can.com).

أما سكان تشاد فيعيشون 80% منهم تحت مستوى دولار واحد في اليوم، وفي مالى 60% وفي موريتانيا 32% (تقرير التنمية البشرية 2008، ص287)، وقد ركزت اليابان جهودها في مجال المساعدات في الاتي:

1- تطوير البنى التحتية، مثل الطريق الذى يربط كينيا بليبيريا، وغينيا كونا كرى، ويغطى المناطق الرئيسية لإنتاج الكاكاو والبن، كما يسهل حركة

المواطنين، ولا سيما قوات الأمن لمراقبة الأوضاع الأمنية في المناطق الحدودية (التقرير الاستراتيجي الافريقي 2004–2005، ص372)[4].

2– مشروعات توليد الكهرباء ومياه الشرب النظيفة.

3– مشروعات زراعية من أجل زيادة الغذاء والقضاء على التصحر، والمجاعة.

4– المساعدة في القضاء على الأمراض والأوبئة، مثل: (الإيدز، وشلل الاطفال، والملاريا).

2) الاستثمارات:

بلغ أجمالي الاستثمارات اليابانية حتى عام 2001 م ما قيمته 5 مليارات دولار، غير أن هذه الاستثمارات تراجعت عام 2002 م بما قيمته 1.23 مليار دولار (برد رتيبه، مصدر سبق ذكره).

ومن أهم استثمارات الشركات اليابانية قطاع النقل، كالطرق والجسور، والنقل البحري، وقد وصل عدد المشاريع التى استثمرت فيها اليابان في هذا القطاع الى حول 745 مشروعاً حتى عام 2001 مما جعله يشكل ثلثي الاستثمارات اليابانية (اندو ميتسومى، شبكة المعلومات الدولية).

وتعد مصر ثاني أكبر دولة إفريقية، بعد جنوب افريقيا، حيث تعمل بالقاهرة 50 شركة غالبيتها في قطاعات النقل كالسيارات، والمعدات، في حين بلغ وجود الشركات اليابانية في جنوب افريقيا 150 شركة تعمل في نشاطات مختلفة، وفي مؤتمر (تيكاد 6) عام 2016، أكد الحضور على عملية التصنيع، وحضر في هذا المؤتمر نحو ستة آلاف مندوب يمثل 55 دولة إفريقية بالإضافة إلى مندوب من بنك الأمم المتحدة للتنمية، والبنك الدولي، وأن أهم ما يميز (التيكاد 6) هذه المرة هو مشاركة القطاع الخاص الياباني، إذ اصطحب رئيس الوزراء الياباني (شيتزو أبي) معه مندوبي 150 شركة من شركات القطاع الخاص الياباني لدخولها بقوة في السوق الإفريقية، وتعمل

اليابان جاهدة علي دعم وجودها في القارة الإفريقية من خلال عدد من المحاور منها التعليم، ونقل التكنولوجيا، ويأتي في هذا السياق تصريح رئيس مؤسسة (الجايكا) بأن بلاده مهتمة بتعزيز التجارة والاستثمارات مع أفريقيا عن طريق المنح الدراسية للطلاب الأفارقة؛ لدعم التواصل بين الطرفين (فوزي درويش ، مصدر سبق ذكره).

كما أعلن رئيس الوزراء الياباني (شيتزو أبي) أثناء مؤتمر اليابان إفريقيا في نيروي أن اليابان ستستثمر 30 مليار دولار في إفريقيا من سنة 2016م-2019م، منها عشر مليارات في تنمية البني التحتية، موضحاً بأن حكومته تعمل في تطوير الاقتصاد الكيني لينتقل من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلي إنتاج المواد المصنعة ذات الجودة العالية، كما ذكر نائب الرئيس الكيني (وليام رونو) أن المواد الأولية تمثل حالياً الأكثرية الساحقة، الأمر الذي يجعل اقتصاد القارة ضعيفاً وهشًّا أمام تقلبات أسعار هذه المواد، وقال المسؤول الكيني: إن النفط الخام يمثل نحو 50 % من صادرات القارة الإفريقية، وتسعى إفريقيا الي تسريع عملية تصنيع المواد الأولية للتمكن من زيادة صادرات المواد ذات القيمة المضافة العالية. (ليفي أو ثشي ، شبكة المعلومات الدولية).

وعلي سبيل المثال فإن ساحل العاج الدولة المصدر الأول عالميًّا لمادة الكاكاو أصبحت عام 2015 الأول عالميا في تحويل حبوب الكاكاو إلى عجينة تستخدم في صناعة الشوكولاتة(نفس المصدر السابق)

3): التبادل التجاري:

تعتمد اليابان بشكل كبير على أفريقيا في الحصول على احتياجاته من الموارد الطبيعية، إذ تستورد منها 40% من الفحم والكروم والمنغنيز، وقد احتلت منطقة القرن الأفريقي مكانة متقدمة في هذا الإطار، إذ سعت اليابان إلى ترسيخ وتطوير ارتباطها وتعاونها الاقتصادي بدول القرن الإفريقي وهذا ما

سيتم توضيحه من خلال الجدول رقم (2) الذي يرصد حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة واليابان منذ عام 1995 وحتى 2003، حيث بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال هذه الفترة حوالي 3008.5 مليون دولار، مثلت صادرات المنطقة منه حوالى 984.4 مليون دولار، وواردتها حوالى 2024.1 مليون دولار، الأمر الذي يشير إلى أن الميزان التجاري بين الطرفين يأتي في صالح اليابان بفارق يصل إلى 1039.7 مليون دولار، ورغم ضآلة هذا الحجم، إلا أن التجارة بين الجانبين في تزايد مستمر، إذ ارتفعت في عام 2003 إلى حدود 603.2 مليون دولار، بينما كانت في عام 1995 حوالى 310.3 مليون دولار.

جدول رقم (2) يوضح حجم التبادل التجاري
بين اليابان ودول المنطقة القرن الأفريقي
من الفترة 1995 – 2003 بالمليون دولار أمريكي

الدولة	إثيوبيا	اريتريا	جيبوتي	السودان	الصومال	المجموع
1995	54.8	-	-	39	-	93.8
صادرات	96.2	-	6	114.3	-	276.5
واردات	52.5	-	7	12.2	-	64.7
1996	89.1	-	5.6	59.7	-	154.4
صادرات	65.7	-	-	16.3	-	82
واردات	118.8	-	4.7	82.3	-	205.8
1997	67.4	-	-	14.2	-	81.6
صادرات	90.6	-	6.7	14.57	-	243
واردات	57.9	-	-	11.5	-	69.4
1998	131.9	-	5.1	49.5	-	186.5
صادرات	56.3	-	-	76.8	-	133.1
واردات	103	2.5	-	99.5	-	205
1999	37.2	-	-	102	-	139.2
صادرات	78.5	5.7	-	126.2	-	210.4
واردات	37.3	-	-	24.7	-	62
2000	113	9.7	-	135.2	-	257.9
صادرات	43.7	-	-	214.9	-	258.6
واردات	195.8	5	-	143.8	-	984.4
2001	4738	-	-	511.6	-	-
مجموع الصادرات	1016.9	22.9	22.9	956.2	-	2074.1
مجموع الواردات						

(سعيد، عارف عبد القادر، التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتورة جامعة القاهرة 2009، ص324)

وحرصاً من الحكومة اليابانية على زيادة حجم الاستثمار والتبادل التجاري مع الدول الأفريقية، فعقدت مؤتمراً في طوكيو في نهاية أكتوبر 2004، بهدف زيادة حجم التجارة اليابانية إلى أفريقيا وزيادة الاستثمارات المالية فيها. وقد شهد المؤتمر لقاءات عديدة بين رجال أعمال يابانيين وخبراء أفارقة وباحثين في مجال الاستثمار، كما تم توقيع اتفاقية إطارية بين آلية مؤتمر طوكيو الدولي للتنمية الأفريقية "تيكاد" ومبادرة المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا "نيباد"؛ بهدف صياغة سياسة مشتركة لتطوير ورفع التجارة والاستثمار بين اليابان وأفريقيا.

قدم التنوع في الاقتصاد الإفريقي فرصاً لقطاعات تستثمر بها اليابان مثل التخطيط العمراني، ومشاريع الطاقة والمياه والوقاية من الكوارث الطبيعية، ووصلت المبادلات التجارية بين اليابان وإفريقيا إلى 24 مليار دولار عام 2015 (ليفى اوتشى، مصدر سبق ذكره) وعلى هامش (تيكاد6) 2016 تم توقيع 73 اتفاقاً تجارياً بين الطرفين ، في اختتام أعمال المؤتمر(تيكاد 6) أوصى بتسريع العمل على تصنيع المواد الأولية بالقارة الإفريقية بدلا من الاكتفاء بتصديرها، ويغطى الاتفاق الموقع قطاعات الصحة، الطاقة، الغذاء والبنى التحتية، المالية، والأمنية.

الخاتمة:

إن السياسات والاستراتيجيات الأجنبية في إفريقيا ماهي إلا مجرد أليه من آليات عمل السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها ومصالحها، ولاشك أن الاعتماد على المساعدات والقروض الخارجية سيخلق نوع من التبعية قد لا يمكن التخلي عنها والتخلص منها، وهنا يجب التعامل عن طريق التجارة بدلًا من المساعدات ، لذلك يجب على الدول الإفريقية أن تعمل علي تحقيق الانتفاع الأكبر من علاقات التعاون مع اليابان في تحقيق تنمية مستدامه ونقل

التكنولوجيا وخلق فرص عمل، ومن ثم رفع مستوى المعيشة للأفارقة، وأن يستهدف هذا التعاون الحد من الاستغلال الضار بثروات القارة .

النتائج :

1- إن الشريك الأجنبي يعمل دائما على تحقيق مصالحه، وأهدافه من خلال استراتيجية معدة مسبقاً.

2- إن الشراكة بين الدول تكون وفقًا لاقتصاديات متجانسة، أو متقاربة وليس بين دول اقتصادها متقدم، وأخرى هشة وضعيفة.

3- إن الدول المنتجة للمواد الأولية تحتاج إلى كثير من الإمكانيات، والدراسات والتجانس بين أفراد المجتمع حتي تصل إلى القدرة علي الشراكة مع الدول المتقدمة.

التوصيات :

1- العمل على وضع نماذج ومشاريع تنموية على جميع الأصعدة تكون وفق استراتيجية تابعة للاتحاد الإفريقي ومؤسساته.

2- الاستفادة من الموارد المتاحة وعدم السماح للشركات الأجنبية باستنزافها، ومواكبتها .

3- العمل على إيجاد وساطات إفريقية إفريقية لحل النزاعات داخل القارة وحفظ الأمن والسلم .

4- يجب عقد المؤتمرات بين الدول المتنافسة على القارة الإفريقية، لوضع استراتيجية تخدم الجميع، الأفارقة والدول المتقدمة .

قائمة المراجع :

أولا : التقرير

(1) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2000م – 2001م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2001)[1]

(2) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2001م – 2002م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2002)[2]

(3) التقرير الاستراتيجي الإفريقي، 2004م – 2005م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة، 2005)[3]

(4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية – 2007م/2008م

(5) سعيد، عارف عبد القادر، التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي منذ نهاية الحرب الباردة، رسالة دكتورة جامعة القاهرة 2009

ثانياً :شبكة معلومات الدولية

(1) راوية توفيق: "التنافس الدولي في القارة الإفريقية"، في: www.albyan magazine.com

(2) خديجة عرفة محمد: "مفهوم الأمن الإنساني والاستخدامات المتناقضة للمفاهيم"، http://www.arabrenewal.org.

http://www.mofa.go.jp/region/Africa

(3) إندو ميتسوغي: "استكشاف السياسة اليابانية تجاه إفريقيا من خلال مؤتمر طوكيو الدولي الخامس للتنمية الإفريقية"،

http://www.agriculture.gov.ma

(4) محسن الهاشمي: ثالث أكبر شركة «كابلات» في العالم تستعد للاستثمار بطنجة، http://www.tanja24.com/news

(5)حسن فهمي: "مصر تستعرض فرص الاستثمار في منتدى إفريقي تستضيفه اليابان"، http://www.almydan.com/ar

(6)أحمد لطفي: "العلاقات المصرية اليابانية"، http://www.masrawy.com/News

(7)http://www.alquds.co.uk

(8).http://www.aljazeera.net

(9)www.auine

(10)www.mafa.go.jp/vegion/africa

(11)www.francazu.com

(12)www.atmalnews.com

(13)www.almalnews.com

(14)htpp://www.elkhadra.com/fr

(15).www.facebook.com

(16)www.agricure.gov.ma/ar

(17)www.franezu.com

(18)www.shram.prg

(19)www.un.org

(20)www. frican.giraata.com

(21)www.mol.go.jp

(22)www.un.org

(23)www.piraotapri can.com.